أغلب الخدمات جماهيرية تتركز في «الكهرباء»

الفاضل: 50 خدمة إلكترونية تقدمها وزارتا «النفط» و«الكهرباء»

- **تطوير وتحسين الخدمات الإلكترونية واستحداث أخرى تتواكب مع المستجدات التقنية**
- **تسهيل إجراءات العمل وإنجاز خدمات العملاء في أسرع وقت مع تطبيق التباعد الاجتماعي**

أحمد مغربي

كشف وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بالوكالة د.خالد الفاضل أن وزارتي الكهرباء والماء والنفط تقدمان نحو 50 خدمة إلكترونية للمراجعين والموظفين حاليا، مشيرا الى أن أغلب الخدمات تتركز في وزارة الكهرباء باعتبارها وزارة تخدم شريحة كبيرة من المراجعين من تركيب عدادات الكهرباء وإيصال التيار الكهربائي ودفع الفواتير وغيرها.

وقال الفاضل في رده على سؤال برلماني للنائب محمد هادي الحويلة وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، إن وزارتي الكهرباء والنفط تسعيان بشكل مستمر الى تطوير وتحسين الخدمات الإلكترونية واستحداث خدمات أخرى تتواكب مع المستجدات التقنية بما يسهم في تسهيل وتبسيط إجراءات العمل وإنجاز خدمات العملاء، لاسيما أنها ستعمل على الحد من انتشار العدوى وتسهم في تحقيق التباعد الاجتماعي الذي تحرص تلك الجهات على تطبيقه وفقا للإرشادات الصادرة من السلطات الصحية في البلاد.

وذكر الفاضل أن هذه الخدمات تتمثل في إيصال تيار كهربائي وتقوية تيار وإيصال تيار مؤقت ونقل كيبل وعداد كهرباء وإعادة تيار كهربائي وإيصال مياه لمبنى جديد وقطع خدمة المياه وإضافة ارتباط مياه لمبني قائم وسداد الكتروني وطلب سداد فاتورة لمرفق أو بناية واحدة وإعادة الخدمة المقطوعة وطلب سداد فواتير جميع المرافق المسجلة باسم العميل وطلب شهادة براءة ذمة لمرفق وسداد أقساط إقرار دين وطلب تقسيط فواتير وطلب الحصول على التعرفة المدعومة وتسجيل عداد باسم عميل جديد وإضافة أو إلغاء عدادات ذكية ونظام تلقي طلبات المرشحين للعمل من قبل ديوان الخدمة المدنية.

د.خالد الفاضل

وبين الفاضل أن من بين الخدمات أيضا خدمة الإبلاغ عن الأعطال سواء للكهرباء أو الماء وإلغاء تسجيل عداد لمغادرة المرفق وإضافة أو الغاء عدادات المياه وسداد تأمين عداد والابلاغ عن أعطال العدادات واسترداد تأمين عداد وتسديد تكاليف المعاملات الالكترونية وطلب اعتماد اجهزة التكييف وتقديم شكوى عن صحة الفواتير او قراءة العدادات والاشتراك في خدمة الرسائل النصية (SMS)، وخدمة عرض القرارات والتعاميم المتعلقة بالعميل وتحديث بيانات العميل وتقديم شكوى عن تأخر انجاز خدمة الكترونية ونظام حجز المواعيد للعملاء الراغبين في مراجعة ادارات الوزارة المختلفة وتطبيق MEW_PAY الخاص بخدمات العملاء.

وحول الخدمات التي تقدمها وزارة النفط للموظفين، قال الفاضل انها تشمل النموذج الالكتروني لتقديم الاقتراحات والشكاوى والخريطة الالكترونية لمواقع الوزارة ومكاتبها ونظام المراسلات الالكترونية عبر الويب والهواتف الذكية باستخدام احدث البرمجيات وأبرز تقينات أمن المعلومات لجميع الإشرافيين والموظفين لإرسال الكتب والمذكرات الداخلية والقرارات والتعاميم والربط مع نظام التراسل الالكتروني G2G، وبرنامج نماذج خدمات الشؤون الإدارية ونظام البصمة الذكية على الهواتف المحمولة ونظام اجتماعات اللجان وفرق العمل ومجلس الإدارة على أجهزة الآيباد، وإنشاء منصة الإعلام البترولي لوزارة النفط من خلال (YAMMER)، حيث تم إرسال إرشادات توعوية وإعلانات بث مباشر للندوات والدورات لموظفي الوزارة، وتفعيل برنامج «مايكروسوفت تايمز» لعقد الاجتماعات عن بُعد وإعلانات الوزارة المتعلقة بالمناقصات والممارسات من خلال الموقع الرسمي.

«مؤسسة البترول» اتخذت خطوات جادة لضمان استدامة النشاط الاقتصادي وبلوغ التعافي

هاشم: إعادة النظر بمشاريع النفط .. ومراجعة أوجه الإنفاق

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية هاشم هاشم أن «البترول» اتخذت خطوات جادة وحازمة لضمان استدامة النشاط الاقتصادي وبلوغ التعافي والتحسن التدريجي بما يتماشى مع مجريات الأحداث لتخطي أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، وأولى الخطوات بدأت بالتركيز على تعظيم الإيرادات وترشيد الإنفاق بشقيه الرأسمالي والتشغيلي، مشيرا إلى انه تمت إعادة النظر في مشاريع القطاع النفطي وأولوياتها وراجعنا أوجه الإنفاق، آخذين بعين الاعتبار تحقيق أعلى معايير الجودة في الأداء للوصول تدريجيا إلى الأهداف الاستراتيجية المؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة حتى عام 2040.

وذكر هاشم في كلمة موجهة للعاملين في القطاع النفطي أن الصناعة النفطية تواجه باستمرار تحديات كثيرة، ولعل من آخر التحديات التي تواجه الصناعة النفطية وبشكل غير مسبوق هو تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، والذي تسبب في حدوث اضطرابات اقتصادية في مختلف أنحاء العالم، واختلال في معدلات الطلب على الطاقة أدت إلى هبوط أسعار النفط، وعليه قامت شركات النفط والطاقة العالمية بتخفيض نفقاتها الرأسمالية والتشغيلية لعام 2020، وذلك في محاولة منها لمواكبة المتغيرات السلبية في ديناميكية أسواق النفط العالمية، كما ضاعفت تلك الشركات جهودها لتأمين انسياب تدفقاتها النقدية وضمان سلامة وضعها المالي.

هاشم هاشم

وأضاف: «كما ترون، فنحن مقبلون على مرحلة صعبة تملؤها التحديات، تتطلب مزيدا من التعاون والاستمرار بالعمل كفريق واحد والتركيز على كل ما من شأنه تعظيم ربحية المؤسسة وتحقيق العائد الأفضل».

وشدد هاشم على ضرورة التأكيد على الجانب الصحي والوقاية من فيروس كورونا المستجد، والتزام الجميع بالسلوكيات الوقائية لمكافحة هذا الوباء، وأثر ذلك على سلامة المجتمع، وأهم تلك الإجراءات الوقائية كما أكدتها جهات الاختصاص، وهي ارتداء كمام الوجه بالطريقة الصحيحة والحفاظ على اشتراطات التباعد الجسدي وغسل اليدين باستمرار.

44٪ قفزة بالسيولة بسبب الزخم على الأسهم القيادية.. بمحصلة 315 مليون دينار

230 مليون دينار مكاسب سوقية لـ«البورصة» في أسبوع الترقية

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع الذي شهد إعلان مؤسسة مورغان ستانلي للاسواق الناشئة «MSCI»عن الأسهم المنضمة فعليا لمؤشرها بواقع 21 سهما كويتيا، على ارتفاع في الأداء على مستوى المؤشرات والمتغيرات. وكان لافتا أن أداء البورصة في الجلسات الثلاث التي سبقت إعلان الأسهم المنضمة جنح للارتفاع بشكل لافت، وحققت فيه المؤشرات مكاسب لافتة انعكست على القيمة السوقية التي شهدت ارتفاعات متتالية جراء الإقبال على الأسهم القيادية التي شهدت زخما شرائيا في هذه الجلسات، إلا أنه وبعد الإعلان مباشرة مساء الثلاثاء الماضي، جنحت مؤشرات البورصة للتراجع في الجلستين التاليتين، جراء عمليات بيع عشوائي من بعض المتعاملين.

بيد أن التراجع في آخر جلستين لم يسلب البورصة كل المكاسب المحققة خلال الأسبوع، إذ انهت تعاملاتها والقيمة السوقية محققة مكاسب بنسبة 0,7٪ بإضافة 230 مليون دينار للمكاسب السابقة، ليصل إجمالي القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية تعاملات أمس 32,02 مليار دينار ارتفاعا من 31,79 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

فيما حققت السيولة المتدفقة للسوق قفزة بارتفاع بلغت نسبته 44٪ جراء الإقبال على الأسهم القيادية سواء بالشراء قبل إعلان الترقية أو بالتصريف بعد الإعلان، وكانت المحصلة الأسبوعية 315 مليون دينار بمتوسط يومي ارتفع لـ 63 مليونا مقارنة بـ 219 مليون دينار بمتوسط يومي 44 مليون دينار نهاية الأسبوع الماضي.

وكانت أسهم الوطني وبيتك الأكثر استحواذا على القيمة على مدار جلسات الأسبوع بنسب كبيرة على اعتبار أنهما السهمان الأكثر وزنا في مؤشر «MSCI».

وتزامنا مع ارتفاع معدلات السيولة، كانت هناك زيادة في أحجام التداول من خلال الإقبال على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة في السوق الرئيسي، لتبلغ نسبة الارتفاع في كميات التداول الأسبوعية 34٪ ببلوغها 1,07 مليار سهم مقارنة بـ 0,8 مليار الأسبوع الماضي، وانهت البورصة تعاملات الأسبوع على ارتفاع جماعي لمؤشراتها، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,8٪ محققا 52 نقطة ارتفاع ليصل إلى 6103 نقطة من 6051 نقطة الأسبوع الماضي.
- حقق مؤشر السوق الرئيسي ارتفاعا بنسبة 0,3٪ بزيادة 13 نقطة ليصل إلى 4344 نقطة من 4331 نقطة.
- ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,7٪ محققا 40 نقطة ليصل إلى 5514 نقطة من 5514 نقطة من 5474 نقطة.

الأول بالقرب من حقل الصابرية الشمالي والثاني على بعد 10 كيلومترات منه

«نفط الكويت» تكشف عن موقعي انتاج الغاز الجوراسي 4 و5 في شمال البلاد

محمود عيسى

أظهرت وثيقة داخلية صادرة عن شركة نفط الكويت اطلعت عليها مجلة ميد عن خطط تفصيلية لمشروعي الإنتاج الجوراسي المعروفين باسم مرفق الإنتاج رقم «4_JPF» و«5_JPF» شمالي الكويت، بما في ذلك المواقع المختارة لإقامة المرفقين عليها، وتقدر قيمة عقدي المشروعين بنحو 900 مليون دولار.

وكشفت الوثيقة النقاب عن المكان المقرر لبناء المرفق «4_JPF» والذي يقع بالقرب من حقل النفط في الصابرية شمالي البلاد، فيما سيقام المرفق الثاني «5_JPF» على بعد أقل من 10 كيلومترات الى الشرق من موقع المرفق الاول. وأشارت المجلة الى أن كلا المرفقين سيستخدمان في إجراء اختبارات سوائل آبار الهيدروكربون الرطبة والحامضة من حقول النفط والغاز المتعددة ومعالجتها والتعامل معها.ومن بينها الحقول الواقعة في الروضتين والصابرية وشمال غرب الروضتين وأم نقا وظبي وبحرة بالإضافة لحقول مرات ونجمة سارجيلو والتشكيلات الأخرى من النفط والغاز الكائنة في الحقول الجوراسية.

ويعتبر كلا المشروعين بمنزلة منشآت إنتاج سطحي شاطئية وسيتم تنفيذهما من قبل المقاول الفائز وفقا لنظام البناء والتملك والتشغيل (BOO) مع خيار لشركة نفط الكويت بإعادة شراء هذه المرافق في وقت لاحق. ومن المقرر ان تبلغ طاقة المرفقين الإنتاجية 50 ألف برميل يوميا من الخام الحلو المعالج – النفط الجوراسي الخفيف، و150مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من الغازات الحلوة الغنية والجافة. وسيشمل كلا المرفقين وحدة لمعالجة المياه المنتجة ووحدة استعادة الكبريت بالإضافة إلى المرافق وأنظمة الدعم المرتبطة بها.

وقد أبلغت شركة نفط الكويت مقدمي العطاءات أن فترة تنفيذ الخدمات لكل منشأة تبلغ 780 يوما اعتبارا من تاريخ البدء بالعمل.

ويشمل ذلك تخصيص720 يوما لإنجاز أعمال التصميم والهندسة وإدارة المشروع والتوريد والمشتريات والبناء والاختبار والإكمال الميكانيكي لكل منشأة، كما تنص العقود على وجوب الانتهاء من أعمال التركيبات والتشغيل واختبار الأداء الناجح للمنشأة في غضون 60 يوما من تاريخ انجاز الأعمال الميكانيكية لكل مرفق.

بنهاية العام المالي 2019 /2020.. وفقاً لبيانات البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير

63 مليار دولار إجمالي المطلوبات على «مؤسسة البترول»

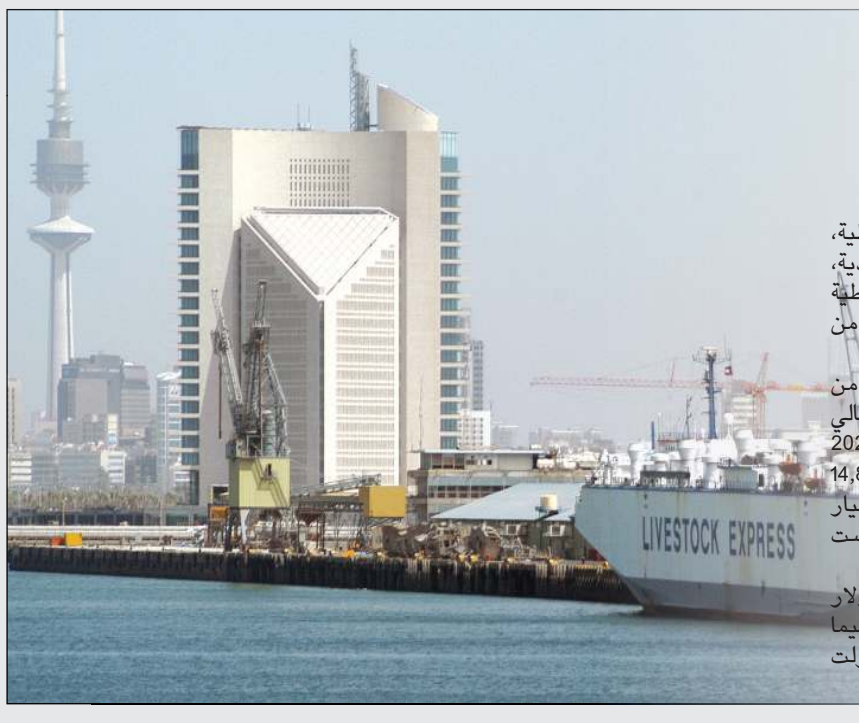

علاء مجيد

حلت الكويت في المركز الثاني عالميا من حيث نسبة ديون شركات النفط الوطنية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة بنسبة تزيد على 35٪، وذلك بحسب البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ضمن رصده لدور شركات النفط الوطنية في اقتصادات الدول الأوروبية ونظرائها من الدول النفطية، والتي تمتلك شركات نفطية عملاقة مملوكة للدولة في تقريره الصادر حديثا عن الانتقال للعام 2021 بعد ما شهدته الاقتصاديات خلال العام الحالي من ظروف استثنائية.

وجاءت الكويت في المركز الثاني بعد اذربيجان التي وصلت ديون شركات النفط الوطنية لديها إلى نحو 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فيما جاءت الشركات الجزائرية في المركز الثالث بنحو 27٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت باقي دول المقارنة في تقرير البنك الأوروبي بين 5 و15٪ وأبرزها السعودية بديون على شركاتها النفطية تصل إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكانت مؤسسة البترول الكويتية قد وقعت قبل أسابيع اتفاقية تمويل لاقتراض 3,3 مليارات دولار من 8 بنوك محلية، ما يمثل أكبر صفقة تمويل للبنوك الكويتية في 2020 في ظل تداعيات أزمة كورونا، فيما يصل إجمالي المطلوبات على المؤسسة نحو 63 مليار دولار بنهاية العام المالي 2020/2019.

وتتمثل غالبية هذه المطلوبات في قروض قصيرة وطويلة الآجل، ومبالغ مستحقة لوزارة النفط نظير شراء المؤسسة منها النفط الخام والغاز الطبيعي، ومبالغ مستحقة للخزينة العامة عن أرباح سابقة لم ترحل لها، بالإضافة الى مستحقات تخص أطرافا خارجية من بينهم مقاولون، ومزايا نهاية الخدمة للموظفين.

وفي المقابل، اشار تقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الى دور ومساهمات تلك الشركات النفطية الكبير في ايرادات الدول وخاصة الدول النفطية، واحتلت الكويت المركز الثاني ايضا بعد السعودية، حيث اشار التقرير الى ان تحويلات الشركات النفطية الوطنية في الكويت للحكومة تسهم بنحو 53٪ من اجمالي ايرادات الدولة السنوية.

يذكر أن الايرادات النفطية تعادل نحو 90٪ من إجمالي ايرادات الدولة حيث وصلت خلال العام المالي الجاري وبحسب الموازنة التقديرية للعام 2021/2020 إلى 12,9 مليار دينار، فيما بلغت اجمالي الايرادات 14,8 مليار دينار وبلغت الايرادات غير النفطية 1,9 مليار دينار وذلك وفقا للتقديرات الأولية التي انخفضت كثيرا بعد جائحة كورونا.

وتبلغ أصول مؤسسة البترول 148 مليار دولار بحسب الحساب الختامي للعام المالي 2020/2019 فيما بلغت ارباحها عن نفس العام 1,3 مليار دولار حولت 90٪ منها لخزانة الدولة.